

أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أنموذجاً(*)

محمد بني سلامة

أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك - الأردن.

محمد كنوش الشرعة

نائب في مجلس النواب الأردني.

تعتبر أزمة إقليم دارفور في غرب السودان، وهي الأزمة التي انفجرت في سنة ٢٠٠٣ ولا تزال مستمرة حتى هذا اليوم، جزءاً من الأزمة الكبرى التي يعانيها السودان كدولة أو نظام سياسي ومجتمع بشري أو إنساني في آن واحد. فعلى مدى القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، عانى النظام السياسي أو الدولة والمجتمع في السودان سلسلة من الأزمات والتقلبات والصراعات الباهظة التكاليف بشرياً ومادياً. وقد لا نبالغ إذا قلنا إن السودان، ومنذ ما يزيد عن مئة سنة، لم يكن مكاناً مستقراً أو مزدهراً، فقد عانى السودانيون طوال تاريخهم السياسي الحديث الهيمنة الأجنبية أو الاستعمار والسياسات الاستعمارية التي فاقمت مشاكله وعمقت الفجوة بين شماله وجنوبه وشرقه وغربه، وعززت الاختلاف والفرقة بين أبنائه إلى درجة أنه يمكن الاستنتاج أن جزءاً كبيراً من مشاكل السودان الحالية، ومنها مشكلة دارفور موضوع الدراسة، هو من آثار التركة الاستعمارية (Colonial Legacy). وبعد رحيل الاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال سنة ١٩٥٦، عانى السودان الحرب الأهلية التي استمرت في الجنوب ما يقارب أربعين عاماً لتصبح أطول الحروب الأهلية في القارة الأفريقية. وقد خلفت في البنى التحتية دماراً وصعوبات اقتصادية، إضافة إلى المعاناة الإنسانية لمئات الآلاف من الضحايا ما بين قتلى وجرحى ومشردين داخل السودان وخارجه. كما عانى النظام السياسي الفوضى وعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية؛ فمنذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر عرف السودان ٤٢ سنة من الحكم العسكري الذي تميز بالفساد والاستبداد والقمع، وتمتع الشعب السوداني بالحرية والديمقراطية ٩ سنوات فقط. وهكذا حُرِم الشعب السوداني في معظم سنوات ما بعد الاستقلال من الحكم الصالح

(*) تم نشر هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك.

والاستقرار والتطور الاقتصادي في ظل الأنظمة السلطوية أو الحكومات العسكرية. وأخيراً تضاعفت معاناة السودانيين نتيجة قسوة الطبيعة، حيث شهد السودان سنوات عجافاً ساد فيها الجفاف والجوع والقحط، وانتشرت الأوبئة والأمراض في ظل تجاهل أو غياب عربي ودولي أو إنساني.

وإذا كانت هذه الصورة المأساوية قد طغت على المشهد السياسي السوداني معظم سنوات ما بعد الاستقلال، فإن هذا لا يلغي حقيقة أن السودان قد شهد بعض فترات الهدوء والاستقرار عندما أدركت القيادة السياسية أن الحرب الأهلية لا يمكن أن تحسم بالأدوات العسكرية وحدها، وأنه لابد من حل سياسي يستند إلى رؤية ثاقبة أو بصيرة نافذة تستوعب طبيعة تكوين المجتمع السوداني المتنوع في تعدد الانتماءات العرقية والممارسات الثقافية والدينية والأحوال البيئية والموارد الاقتصادية. إلا أن «شهر العسل» السوداني كان قصيراً جداً بعد تراجع القيادة السياسية عن الرؤية السابقة التي أخذت الخصوصية العرقية والثقافية واللغوية والدينية للمجتمع السوداني في عين الاعتبار، فاندعم التسامح واستمر الاحتكار للسلطة والموارد، الأمر الذي أدى إلى التمرد واستئناف الحرب الأهلية في الجنوب، والآن في الغرب في إقليم دارفور.

أزمات السودان وحروبه الأهلية فتحت الباب على مصراعيه نحو التدخل الأجنبي بدوافع التدخل الإنساني.

وهكذا، فإن أزمة دارفور لا تكشف عن أي مفاجآت؛ فالسودان الذي يعتبر صورة مصغرة لأفريقيا ويتميز بتعدد وتعدد الانتماءات، وفي ظل عدم احترام التنوع والاختلاف وتحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة، فإن هذا «الموزاييك» أو الفسيفساء أصبح أشبه بمستودع أو منجم غني بالأزمات. وهكذا أخذ السودان يترنح بين أزمة وأخرى وينتقل من حرب إلى حرب، وقد ترتب على ذلك الكثير من المتاعب والخسائر: فقد تعثرت مسيرة التنمية والتحديث، وفشلت مشاريع البناء والتطوير، واستنفدت الحروب والأزمات الكثير من الطاقات والموارد المادية والبشرية، وحرّم الشعب من نعمة الأمن والاستقرار. وفي الخارج واجه النظام علاقات صعبة مع العالم الغربي وعدائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن أزماته وحروبه الأهلية قد فتحت الباب على مصراعيه نحو التدخل الأجنبي بدوافع التدخل الإنساني. هذا التدخل الأجنبي لا يمس السيادة الوطنية فقط، وإنما يمثل تهديداً مباشراً يهدد الطريق نحو التفكك والانفصال، وبالتالي يهدد وحدة السودان التي تم الحفاظ عليها طوال الفترة الماضية ولم يتخل عنها أبناء السودان رغم الحروب والمحن والنكبات.

وهكذا يمكن القول إن أزمة إقليم دارفور هي تحد مباشر وحقيقي لكل من المجتمع ونخبه السياسية والثقافية والاقتصادية والدولة ومؤسساتها. وتؤكد هذه الأزمة الحقيقة المرة في فشل الجميع في بناء ثقافة سياسية واعية أو إجماع وطني حول مفهوم الهوية الوطنية (National Identity) وتبني الديمقراطية التوافقية وما يترتب على هذا المفهوم من قيم

وسلوكيات ومؤسسات، لعل أبرزها حقوق المواطنة والتداول السلمي للسلطة والحوار وقبول الآخر المختلف والعدالة والمساواة وسيادة القانون، الأمر الذي يسهل بناء نظام سياسي مستقر يحظى بالشرعية والقبول في مجتمع غير متجانس عرقياً وثقافياً وحضارياً. وكذلك يعزز القناعة لدى السودانيين بإعادة النظر في مواقفهم وترتيب حساباتهم على أساس أنهم مواطنون سودانيون بالدرجة الأولى، وضرورة الحفاظ على وحدة السودان واستقراره كوطن نهائي لجميع أبنائه، ذلك بأن تنوعهم الثقافي والحضاري هو مصدر قوة وغنى لهم لا مصدر ضعف أو منبع للفرقة والاختلاف.

وكما للسودانيين مصلحة في الحفاظ على أمن واستقرار ووحدة التراب الوطني السوداني، فإن للعالم العربي مصلحة أكيدة في الحفاظ على وحدة السودان، ولا سيما أن تفكك الدولة والمجتمع سوف يفرضي إلى قيام دويلات صغيرة متناحرة على الحدود والموارد، وقد تصبح هذه الدويلات أشبه بدمى في أيدي القوى الإقليمية الكبرى وخصوصاً إثيوبيا. كما إن انقسام السودان قد يعزز التوجهات الانفصالية للأقليات في دول أخرى في أفريقيا، الأمر الذي سوف يكون له آثار كارثية على معظم الدول الأفريقية. فهل يتنبهه السودانيون قيادة وشعباً إلى هذه الحقائق، نأمل ذلك.

في هذه الدراسة محاولة لرصد وتحليل أبعاد أزمة دارفور الحالية وأثرها على مستقبل الدولة والمجتمع في السودان من خلال المحاور الرئيسية التالية:

١ - عرض لأبرز المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالدراسة وأبرزها: المواطنة، الإثنية، الحركات الانفصالية، التدخل الإنساني، الديمقراطية التوافقية.

٢ - نشأة الدولة السودانية الحديثة وأبرز المشاكل التي رافقتها منذ الاستقلال.

٣ - أزمة دارفور: الأسباب والمجريات والآثار وأفاق الحل والمصالحة الوطنية.

أولاً: المفاهيم والمصطلحات

١ - المواطنة (Citizenship)

إن مفهوم المواطنة، الذي يعني العضوية في مجتمع سياسي، يعود في جذوره إلى الفكر السياسي اليوناني، وكان يقصد به قدرة الفرد على أن يكون حاكماً أو محكوماً، وبذلك فإن المفهوم يشير إلى مبادئ ديمقراطية هامة لعل أبرزها: المساواة أمام القانون والمشاركة السياسية الفاعلة^(١). ومع تطور الفكر الليبرالي، ارتبط مفهوم المواطنة بفكرة الحقوق الطبيعية، وهي مجموعة من الحقوق للصيقة بالإنسان والتي يجب على الدولة احترامها. وهكذا لعب المفهوم دوراً هاماً في نشوء وتطور المجتمعات الديمقراطية.

(١) Bryan S. Turner, *Citizenship and Capitalism: The Debate over Reformism*, Controversies in Sociology; 21 (London; Boston, MA: Allen and Unwin, 1986).

وقد اكتسب المفهوم اليوم زخماً كبيراً في ظل التقدم الكبير الذي شهده العالم في مجال حقوق الإنسان. والسؤال المطروح في هذا المجال، ولاسيما في الدول المتعددة الإثنيات مثل السودان، هو كيف يمكن تأسيس فكرة المواطنة في ظل التعددية العرقية أو اللغوية أو الدينية؟

هذه المشكلة واجهها عدد كبير من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية^(٢)، إلا أنها تمكنت من حل هذه المعضلة في إطار ديمقراطي. وتكمن جذور المشكلة في هذا الصدد في إطار خلق الوحدة أو تحقيق الاندماج الوطني في إطار التعددية. إن هذا التحدي هو الذي واجه الدولة السودانية منذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر، حيث فشلت النخبة السياسية الحاكمة في السودان في مواجهة هذه المشكلة بخلق سودان موحد ومتنوع في نفس الوقت^(٣).

٢ - الإثنية (Ethnicity)

الإثنية ظاهرة معقدة مرتبطة بالتواصل بين الجماعات المختلفة عرقياً أو لغوياً داخل مجتمع معين، وعادة يرافق الظاهرة الإثنية شعور بالتمييز عن الجماعات الأخرى، وكذلك شعور بالاغتراب داخل المجتمع. والإثنية مرتبطة ببعض الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل السياسة أو الدين أو الثروة، وبشكل عام يمكن القول إن الإثنية تبدو جلية وواضحة في حالات الهيمنة أو الاستبداد السياسي والحرمان الاقتصادي والاضطهاد النفسي^(٤). أما عمق وطبيعة وأشكال التعبير عن الإثنية فإنها تتحدد بعدد من العوامل منها حجم الجماعة الإثنية داخل المجتمع، وقوة وجرأة وتصميم قيادتها، ودرجة التدخل الأجنبي في المجتمع، وطبيعة نظام الحكم في الدولة. والإثنية ظاهرة عالمية تعانيها دول العالم كافة، بغض النظر عن درجة التقدم الاقتصادي أو شكل نظام الحكم أو الخلفية الثقافية أو التاريخية للمجتمع.

وللإثنية عناصر إيجابية منها: تنمية الشعور لدى الفرد بالفخر بالجذور أو الروابط الاجتماعية داخل المجتمع من دون ذم أو انتقاص الجماعات الأخرى. وهكذا تصبح الإثنية أشبه بميكانيزم [آلية] للتكيف في مجتمع ضخم تزداد مظاهر الاغتراب فيه^(٥).

وفي المقابل، فإن الجوانب السلبية للإثنية تجعلها عائقاً أمام تحقيق الوحدة الوطنية في

Peter Woll, *American Government: Readings and Cases*, 6th ed. (Boston, MA: Little, Brown, (٢) 1978).

Ann Mosely Lesch, *The Sudan: Contested National Identities*, Indiana Series in Middle East (٣) Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press; Oxford, UK: J. Currey, 1998), p. 21.

Nathan Glazer and Daniel P. Moynihan, eds., *Ethnicity: Theory and Experience* (Cambridge, (٤) MA: Harvard University Press, 1975).

Donald L. Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley, CA: University of California Press, (٥) 1985).

مجتمع متعدد الإثنيات. وفي ظروف التنافس السياسي أو الاقتصادي، تصبح الإثنية مصدراً للصراع والعنف داخل المجتمع. وهنا يبدو الجانب السلبي للإثنية واضحاً في السودان، حيث تسيطر النخبة العربية الإسلامية على الثروة والسلطة في البلاد فيما تعاني الجماعات الأخرى الحرمان الاقتصادي والاضطهاد السياسي، سواء في الجنوب أو في الغرب في دارفور. وبشكل عام يمكن القول إن هذه المشكلة يمكن أن تجد طريقاً إلى الحل باعتماد سياسة ديمقراطية تستند إلى مبادئ واضحة وثابتة في دفع الظلم وتحقيق العدالة ومنع الاحتقان السياسي.

٣ - الحركات الانفصالية (Secessionist Movements)

يعني الانفصال انتهاء العلاقة بين وحدة أو إقليم إداري والدولة التي كان يتبع لها، وعادة يكون الانفصال ذا دوافع إثنية، حيث ترفض الحركة الانفصالية الإجراءات أو السياسات المتبعة من الحكومة المركزية، وتحاول الانفصال والسيطرة على مواردها الاقتصادية والتمتع بالاستقلال أو السيادة (حق تقرير المصير)، وعادة ما يواجه التوجه الانفصالي لأي جماعة برودة فعل قوية من الدولة التي تحاول الحفاظ على وحدة أراضيها، وهكذا تكون النتيجة الحتمية نزاعاً أو حرباً أهلية^(٦).

وتمثل بنغلادش الحالة الوحيدة في العالم التي نجحت فيها حركة انفصالية في تحقيق الاستقلال وقيام الدولة، بينما لا تزال حركات الانفصال الأخرى تعاني نقص الدعم وعدم القدرة على انجاز المهمة في مناطق كثيرة من العالم، مثل كشمير وكردستان والشيشان وغيرها. وبخلاف حركات التمرد في المناطق السابقة، فإن المجتمع الدولي لم يقف محايداً تجاه الحركات الانفصالية في السودان، سواءً في الجنوب، حيث قدم الدعم السياسي والعسكري لحركة تحرير جنوب السودان وانتهت الحرب الأهلية بتوقيع اتفاقية سلام تشتمل في أحد بنودها على إعطاء أهل الجنوب حق تقرير المصير في سنة ٢٠١٢ إذا ما قرروا ذلك وفقاً للاستفتاء المقرر إجراؤه في تلك السنة، أو في دارفور، حيث بواذر أو ملامح أزمة أو حركة انفصال جديدة تسير على خطى حركة تحرير جنوب السودان وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى فصل إقليم دارفور عن الدولة السودانية، وبالتالي تقسيم السودان على أسس عرقية.

٤ - التدخل الإنساني (Humanitarian Intervention)

مع انتهاء الحرب الباردة، ساد العالم شعورٌ بالأمل والارتياح، وكان هناك اعتقاد بأننا سوف نشهد عصراً من السلم والاستقرار على المستوى الدولي، إلا أن تلك الآمال سرعان ما تبخرت وتلاشت، وذلك بظهور نوع جديد من الصراعات يختلف في دوافعه وأشكاله عن الصراعات السابقة: إنها الحرب الأهلية داخل الدول، وليس الحروب بين الدول. وفي مثل هذه الصراعات، يكون المدنيون، ولاسيما النساء والأطفال، عادة العدد الأكبر من الضحايا، الأمر

Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola, eds., *State Versus Ethnic Claims: African Policy* (٦) Dilemmas, Westview Special Studies on Africa (Boulder, CO: Westview Press, 1993).

الذي يستدعي تدخل المجتمع الدولي تحت اسم التدخل الإنساني لوضع حد للمعاناة الإنسانية لضحايا هذه الصراعات^(٧). وقد تدخل المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة في عدد من الصراعات الأهلية مثل كمبوديا والعراق ويوغسلافيا والسلفادور والصومال^(٨).

والحقيقة أن التدخل الإنساني غير المسيس هو هدف إنساني نبيل، لكن إذا كان التدخل لأهداف سياسية ولا يستند إلى فهم عميق لطبيعة الصراع، فإنه يؤدي أحياناً إلى تفاقم الأزمة وزيادة المعاناة؛ فالتدخل الإنساني في العراق من أجل تأمين ملاذ آمن للأكراد في نهاية القرن الماضي كان ذا دوافع سياسية بالدرجة الأولى، خصوصاً أن الولايات المتحدة الحامية للأكراد لم تبد اهتماماً مماثلاً للمعاناة الإنسانية للمسلمين في البوسنة أو في الشيشان في تلك الفترة. وهكذا يمكن القول إن هذه الانتقائية (Selectiveness) في الحالات التي تستلزم التدخل تعزز الشكوك حول دوافع وإنسانية التدخل أو شرعيته.

وفي حالة السودان، ثمة خوف من أن يكون التدخل في دارفور مدفوعاً بعوامل سياسية غير إنسانية، الأمر الذي قد يفسر رفض الحكومة السودانية لاستقبال مبعوث الأمم المتحدة أو ممثلي المنظمات الإنسانية وعدم السماح لهم بزيارة الإقليم، ولاسيما في بداية الأزمة.

٥ - الديمقراطية التوافقية (Consocial Democracy)

تعتبر الديمقراطية التوافقية أحد الحلول المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في الدول التي تعاني التعدد العرقي أو اللغوي أو الديني، حيث تلائم هذه الديمقراطية واقع الدول التعددية وتكفل لها الاستقرار والتقدم^(٩). وبخلاف الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على التنافس ومبادئ الأغلبية والأقلية، فإن الديمقراطية التوافقية تقوم على عدد من العناصر منها:

(أ) الائتلاف الكبير: حيث يتم إنشاء تحالفات كبيرة تضم القوى واللاعبين السياسيين كافة.

(ب) الفيتو المتبادل: حيث يمكن للأقلية أن تحتفظ بحق النقض من أجل حماية مصالحها.

(ج) التناسب: حيث يتم توزيع الثروة والسلطة على جميع فئات المجتمع حسب وزنها العددي.

(د) الاستقلال الإداري: حيث ينعم كل قطاع بإدارة شؤونه الداخلية.

لقد حققت الديمقراطية التوافقية نجاحاً باهراً في عدد من دول العالم التي تتميز

Thomas G. Weiss, and Larry Minear, eds., *Humanitarianism across Borders: Sustaining Civilians in Times of War*, Emerging Global Issues (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

Thomas G. Weiss, «Triage: Humanitarian Interventions in a New Era,» *World Policy Journal*, (٨) vol. 11, no. 7 (Spring 1994), pp. 59-68.

Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (New Haven, CT: (٩) Yale University Press, 1977), p. 25.

بالتعددية، مثل النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا، وفي بعض دول العالم الثالث، مثل الهند وماليزيا والكونغو وجنوب أفريقيا.

وفي الدول الحديثة العهد بالتحول الديمقراطي، ولاسيما التي تعاني مشكلة التعددية، قد تكون الديمقراطية التوافقية هي الحل؛ إذ إنها تعترف بالحواجز الطائفية، أكانت عرقية أم لغوية أم دينية، وتؤدي في الوقت نفسه إلى ولادة ثقافة ديمقراطية حقيقية تدرك أخطار التعددية وأثارها، ويصبح الحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها هدفاً أساسياً يسعى إليه كافة أفراد المجتمع. وهكذا يمكن للديمقراطية التوافقية أن تنقل المجتمع من مرحلة اللاستقرار إلى مرحلة التحول الديمقراطي وصولاً إلى ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي^(١٠).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل يمكن للديمقراطية التوافقية حل مشكلة التعددية في السودان بعد فشل الديمقراطية التمثيلية وجميع أشكال أنظمة الحكم الأخرى التي عرفها السودان منذ الاستقلال حتى الآن؟ إن النقاش السياسي الرسمي والشعبي الذي يشهده السودان هذه الأيام دليل على أن هذا النوع من الديمقراطية أفضل كثيراً من أنظمة الحكم الأخرى التي جربها السودان، ولاسيما أنها جميعاً لم تضمن المساواة في التعامل مع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم اللغوية أو العرقية أو الدينية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الإحباط والاحتقان اللذين دفعا إلى الثورة والتمرد، سواء في الجنوب في الماضي، أو في دارفور في هذه الأيام، أو في الشرق في المستقبل!

ثانياً: نشأة الدولة السودانية الحديثة وأبرز المشاكل التي واجهتها منذ الاستقلال

انفصل السودان عن مصر ونال الاستقلال التام في مطلع سنة ١٩٥٦، ومنذ البداية كان الصراع على السلطة بين أفراد النخبة السياسية الحاكمة في الخرطوم السمة الملائمة لمختلف أنظمة الحكم في السودان. وكان من أبرز نتائج هذا الصراع على السلطة إهمال جنوب السودان، وبالتالي نشوء مشكلة الجنوب. هذه المشكلة تعود في جذورها إلى العهد الاستعماري البريطاني الذي اتبع سياسة فصل الجنوب عن الشمال ثقافياً وسياسياً واقتصادياً^(١١). وعند رحيل الاستعمار شعر أبناء الجنوب بخيبة الأمل من أشقائهم في الشمال الذين احتكروا السلطة والثروة إلى درجة أنه ساد بين أبناء الجنوب شعور بأن الاستعمار البريطاني قد حل محله الاستعمار العربي - الإسلامي، ولاسيما في ضوء التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي اللذين عاناها الجنوب بعد الاستقلال^(١٢)، الأمر

(١٠) رضوان زيادة، «الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، ص ٨٣ - ٩٤.

(١١) Abel Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured*, Sudan Studies Series; no. 13 (1990) (Exeter: Ithaca Press, 1990).

Lesch, *The Sudan: Contested National Identities*, p. 36.

(١٢)

الذي أدى في النهاية إلى التمرد وبدء الحرب الأهلية في الجنوب.

وفي ظل هذه الفوضى تدخل الجيش، وشهد السودان أول انقلاب عسكري، حيث قام الجنرال إبراهيم عبود بالاستيلاء على السلطة سنة ١٩٥٨. ولم يتمكن الجنرال عبود من إحداث تغييرات جذرية في بيئة المجتمع أو الدولة السودانية أو تحقيق الاستقرار أو التنمية الاقتصادية، كما فشل في قمع حركة التمرد الشعبي في الجنوب، والتي أصبحت أكثر عنفاً وشراسة في مواجهة القوات العسكرية الحكومية السودانية بعد تشكيل حركة تحرير الجنوب التي عرفت باسم الأنانيا (Anyanya) (١٣).

أدى استمرار الحرب الأهلية في الجنوب إلى قيام انتفاضة شعبية وضعت حداً لحكم العسكر أو لحكم الجنرال عبود سنة ١٩٦٤ وعودة الحكم المدني. ومن سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٩ شهد السودان تشكيل عدد من الحكومات المدنية الضعيفة التي اتسم حكمها بكثرة الانقسامات وتغيير التحالفات بين الأحزاب والنخب السياسية، ولم تتمكن النخبة الحاكمة طوال ٥ سنوات في الحكم من تحقيق أي منجزات سياسية، إذ لم تتمكن من وضع حد لحالة الفوضى السياسية أو إنهاء الحرب في الجنوب أو حتى الاتفاق على تبني دستور للبلاد (١٤)، الأمر الذي أدى إلى تدخل الجيش مرة أخرى، حيث قام العقيد جعفر النميري بثاني انقلاب عسكري في

منذ البداية كان الصراع على السلطة بين أفراد النخبة السياسية الحاكمة السمة الملائمة لمختلف أنظمة الحكم في السودان.

تاريخ البلاد في منتصف سنة ١٩٦٩. وقد تحالف النميري في بداية حكمه مع الحزب الشيوعي السوداني، وأقام علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الاشتراكية. إلا أن «شهر العسل» بين النميري والشيوعيين كان قصيراً جداً؛ إذ تدهورت العلاقات بعد محاولة الشيوعيين إطاحة نظام حكم النميري، وبعد ذلك عانى نظام حكم النميري عزلة دولية. وأمام هذا الواقع لم يجد النميري حلاً لمشكلة جنوب السودان سوى اللجوء إلى الحوار والبحث عن حل سياسي للحرب بعد فشل الحل العسكري، وهكذا تم توقيع اتفاقية سلام في أديس أبابا سنة ١٩٧٢، حيث تم منح الجنوب وضع خاص داخل السودان كان أقرب إلى الحكم الذاتي (١٥). وشهد السودان بعد ذلك حالة من الاستقرار السياسي استمرت ما يقارب عشر سنوات.

إلا أن النميري عانى عزلة داخلية ولم يتمكن من إجراء مصالحة وطنية شاملة، ولا سيما مع الزعامات السودانية التقليدية، وأبرزها قيادات عائلتي الميرغني والمهدي اللتين سيطرتا على المشهد السياسي السوداني سنوات طويلة، فلجأ إلى التحالف مع الإخوان المسلمين بقيادة

Dunstan M. Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan* (New York: Africana Pub. Co., (١٣) 1981), p. 91.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧١.

Lesch, Ibid., p. 46.

(١٥)

حسن الترابي، الذي أنشأ الجبهة الوطنية الإسلامية. وتحت تأثير الترابي، قام النميري بنقض بنود اتفاقية أديس أبابا، وتم فرض الشريعة الإسلامية، أو ما عرف بقوانين سبتمبر، على أبناء السودان كافة، الأمر الذي أدى إلى تجدد الحرب الأهلية في الجنوب، حيث نشأت حركة تحرير السودان بزعامة جون غارانغ، وتلقت الحركة الدعم والتمويل من مناوئي النميري في كل من إثيوبيا وليبيا وكوبا وإسرائيل^(١٦). وفي تلك الفترة حاولت الولايات المتحدة تقديم المساعدة للنميري باعتباره حليفاً لها في مواجهة الحكم الشيوعي في إثيوبيا ونظام القذافي المتطرف في ليبيا، إلا أن نظام النميري لم يصمد أمام الضغوط الدولية والحرب الأهلية في الجنوب فسقط في انتفاضة شعبية سنة ١٩٨٥ مشابهة لسقوط نظام الجنرال عبود سنة ١٩٦٤. وشهد السودان بعد ذلك مرحلة انتقالية، حيث سلم الجنرال سوار الذهب السلطة إلى المدنيين بعد إجراء انتخابات في سنة ١٩٨٦. وفي الثمانينيات تكرر المشهد السياسي في مرحلة الحكم المدني بعد إطاحة الجنرال عبود في الستينيات، حيث سادت الفوضى والانقسامات السياسية فضلاً عن استمرار الحرب الأهلية في الجنوب^(١٧).

وفي سنة ١٩٨٩ هндس الترابي انقلاباً عسكرياً بقيادة الفريق عمر البشير، الذي انقلب عليه لاحقاً وزج به في السجن، إلا أن نظام البشير عانى عزلة دولية، ولا سيما بعد إقامة علاقات وثيقة مع إيران. وفي ظل فشل الحل العسكري لمشكلة الجنوب، اضطر البشير إلى توقيع اتفاقية للصلح لوضع حد للحرب الأهلية في الجنوب، لكن بعد حل مشكلة الجنوب، برزت مشكلة دارفور التي تمثل تهديداً جديداً لاستقرار السودان ووحدته، ولا سيما أن الأزمة أخذت بعداً دولياً في ظل المعاناة الإنسانية التي يعيشها سكان الإقليم.

وهكذا نجد أن السودان عاش منذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر، باستثناء ١٠ سنوات هي عمر اتفاقية أديس أبابا، سلسلة من الانقلابات العسكرية والفوضى السياسية وما رافقها من حرب أهلية وأزمات اقتصادية وكوارث بيئية حرمت السودان الأمن والتنمية وجعلته رجل أفريقيا المريض.

ثالثاً: أزمة دارفور: الأسباب والمجريات

١ - أسباب الأزمة

يقع إقليم دارفور في غرب السودان، وتحده من الشمال ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلاقات جميع هذه الدول بالسودان علاقات مضطربة مع نظام الحكم منذ أيام النميري وحتى الوقت الحاضر. ويقدر عدد سكان الإقليم بحوالي أربعة ملايين نسمة، وتعتمد الأغلبية الساحقة من السكان على الزراعة والثروة الحيوانية.

Wai, Ibid., pp. 136-139.

(١٦)

(١٧) أحمد الشاهي، «الديمقراطية التوافقية في السودان»، المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٤

(كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، ص ١١٥-١٢٦.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الإثني، فإن أغلبية سكان الإقليم مسلمون، ينقسمون إلى عرب مسلمين وأفارقة مسلمين هم قبائل الفور التي اشتق اسم دارفور منها، إضافة إلى أقلية أفريقية - غير إسلامية^(١٨).

إن للنزاع الدائر حالياً في إقليم دارفور عدداً من الأسباب والعوامل المتداخلة، فبينما تعود جذور النزاع إلى عدم المساواة في توزيع السلطة والموارد بين الإقليم والحكومة المركزية في الخرطوم، فإن حدة التوتر قد تصاعدت في السنوات القليلة الماضية نتيجة خليط من العوامل لعل أبرزها:

أ - العوامل السياسية

منذ أيام الحكم البريطاني - المصري المشترك للسودان، كان هناك تركيز واضح على الشمال، أو المركز في منطقة الخرطوم أو محافظة النيل الأزرق، واهتمام به على حساب المحيط أو الأطراف أو باقي أنحاء السودان، سواء في الشرق أو في الجنوب أو في الغرب.

وتم توجيه موارد البلاد كافة لخدمة منطقة النيل الأزرق، وتركزت السلطة السياسية بيد أبناء الإقليم، فيما عانت بقية أجزاء البلاد التهميش السياسي أو عدم التمثيل، وكذلك التخلف الاقتصادي والحرمان الاجتماعي. وبكلمة أخرى يمكن القول إن السياسات التي انتهجتها النخبة الحاكمة في السودان، والتي تمثلت في إهمال وحرمان بقية أجزاء البلاد من نصيبها في السلطة والموارد، قد لعبت دوراً هاماً في الحروب الأهلية وعدم الاستقرار الذي كابده السودان، سواء في الجنوب أو في دارفور في الغرب.

وهكذا يمكن القول إن جذور النزاع الدائر حالياً في دارفور تكمن في غياب العدالة في توزيع الثروة، وانعدام المشاركة في السلطة، الأمر الذي ولد لدى سكان الإقليم شعوراً بأنهم مهمشون ومحرومون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأدى بالتالي إلى التشكيك بشرعية نظام الحكم القائم أو الدولة ككيان سياسي، الأمر الذي قد يقود في نهاية المطاف إلى إعلان الثورة ومحاولة الانفصال من أجل الاستقلال السياسي، وبالتالي استئثار سكان الإقليم بالسلطة والموارد فيه^(١٩).

ب - الكوارث البيئية

عانى السودان بشكل عام، وإقليم دارفور بشكل خاص، ولسنوات متعددة في القرن الماضي وأوائل هذا القرن آثار الجفاف وانحباس المطر اللذين أديا إلى مجاعات وانتشار أمراض. وقد وصل عدد ضحايا هذه النكبات البيئية إلى ما يزيد عن ١٠٠ ألف إنسان قضوا نتيجة الجوع والمرض في وقت كان السودان يخوض ضد حركة تحرير جنوب السودان حرباً

Wai, Ibid., p. 22.

(١٨)

< <http://throw.org/report/2004/sudan/0504/4> > .

(١٩)

أهلية ضارية وباهظة التكاليف مادياً وبشرياً. ومن الواضح أنه كان هناك تجاهل أو عدم اهتمام من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم تجاه هذا الإقليم، وكان لمثل هذه السياسة دور بارز في تغذية مشاعر التمرد والانفصال، ولا سيما في أوقات النكبات أو الكوارث الطبيعية. وفي ظل مثل هذه الظروف، يلجأ السكان عادة إلى الهجرة والتنقل بحثاً عن مصادر الحياة من مياه وأراض زراعية أو مراعى، الأمر الذي يزيد من حدة التنافس بين سكان الإقليم من عرب وأفارقة مسلمين وغير مسلمين، وبعبارة أخرى يمكن القول إن قسوة الطبيعة في ظل غياب السلطة المركزية تؤدي إلى مزيد من التوتر والنزاع بين سكان الإقليم، وتغذي نزعة التمرد والانفصال^(٢٠).

ج - العوامل الخارجية

لا يمكن التعرف على أسباب الأزمة الحالية في دارفور بمعزل عما يجري في القرن الأفريقي والشرق الأوسط بشكل عام. ففي المجال الأفريقي، تثير العلاقات المضطربة بين السودان وليبيا مشاعر عدم الارتياح عند نظام الحكم في السودان حيال الموقف الليبي التعاطف مع جميع الحركات الانفصالية في السودان، سواء في الجنوب أو في دارفور. ولا يختلف واقع الحال بالنسبة إلى علاقات السودان مع تشاد أو جمهورية أفريقيا الوسطى عن العلاقات مع النظام الليبي، إذ تدعم هاتان الدولتان التوجهات الانفصالية في الإقليم، فضلاً عن محاولة تشاد محاربة العروبة في أفريقيا، حيث تتعرض القبائل العربية (عرب المحاميد) في ذلك البلد إلى أشبه ما يسمى عملية إبادة^(٢١).

كما إن السودان يعتبر بوابة العرب إلى أفريقيا، وهو لا يزال يتمسك بهويته العربية، وما يحدث في دارفور أو في جنوب السودان يدل على أن هناك أطرافاً دولية وإقليمية تسعى لنزع الهوية العربية عن هذا البلد وتقسيمه بإثارة النزعات العرقية فيه. ولا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وإنشاء دول جديدة، تأتي على رأس قائمة الأطراف الخارجية التي تستخدم معاناة السكان في دارفور ذريعة لممارسة الضغط على السودان والتمهيد لتجزئته وتقسيمه^(٢٢).

وهكذا يمكن القول إن النزاع في دارفور متعدد الأسباب والدوافع، ولا يمكن تبسيطه بالقول إنه صراع عرقي بين العرب المسلمين والأفارقة غير العرب، سواء مسلمين أو غير مسلمين.

Gérard Prunier, *Darfur: The Ambiguous Genocide*, Crises in World Politics (Ithaca, NY: (٢٠) Cornell University Press, 2005), pp. 47-52.

Stephanie Hancock, «Chad in «State of War» with Sudan», BBC News, 23/12/2005, < http:// (٢١) news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4556576.stm > .

(٢٢) كاظم هاشم نعمة، «أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، ص ٨٩ - ١١٠.

د - مجريات الأزمة

تعود بدايات الأزمة الحالية في دارفور إلى منتصف سنة ٢٠٠١، عندما التقى عدد من قادة قبائل الفور والزغاوة، وهم أفارقة مسلمون، في إحدى قرى الإقليم، واتفقوا على التحالف لمواجهة الغزوات التي تتعرض لها قراهم من قبل جماعات أخرى مدعومة من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم، وأقسموا على ذلك بالقرآن الكريم^(٢٣). وفي أوائل سنة ٢٠٠٢، قام المتمردون الناقمون على حكومة الخرطوم بأول هجوم عسكري على الثكن العسكرية في جبال دارفور. وتم في منتصف تلك السنة أيضاً الهجوم على مركز للشرطة في الإقليم. إلا أن الأزمة الحالية بدأت تمثل بشكل فعلي تهديداً حقيقياً لسلطة الدولة بظهور حركة سياسية منظمة ذات نزعة انفصالية تسمى جبهة تحرير دارفور في مطلع سنة ٢٠٠٣، وهي

إن قسوة الطبيعة في ظل غياب السلطة المركزية تؤدي إلى نزاع بين سكان إقليم دارفور وتغذي نزعة التمرد والانفصال.

الحركة التي قادت مجموعة من الهجمات العسكرية المباشرة والمنظمة على عدد من الدوائر الحكومية والثكن العسكرية، ولاسيما على الحدود مع تشاد. ولم يكن بوسع الحكومة المركزية في ذلك الوقت أن تفعل الكثير، ولاسيما أن معظم القوات العسكرية السودانية كانت منشغلة في الحرب الأهلية في الجنوب، وكان جزء آخر منها منتشراً في الشرق

لحماية خط أنابيب البترول الذي ينقل النفط إلى ميناء بورسودان، والذي تعرض للهجوم والتخريب أكثر من مرة من قبل متمردين مدعومين من أرتيريا^(٢٤).

وشهدت سنة ٢٠٠٣ نشوء حركة سياسية انفصالية تسمى حركة العدالة والمساواة مدعومة من دولة تشاد، وقد تحالفت الحركة مع جيش تحرير السودان الذي يعتبر الجناح العسكري لحركة تحرير جنوب السودان، وقامت، بالتعاون مع جيش تحرير جنوب السودان، بتنظيم هجوم عسكري كبير على القيادة العسكرية السودانية في عاصمة الإقليم الفاشر، حيث تم تدمير عدد كبير من الآليات العسكرية، كان من ضمنها طائرات مروحية [هليكوبتر]، إضافة إلى قتل وأسر ما يزيد عن ١٠٠ من أفراد وضباط الجيش السوداني، من بينهم قائد عسكري كبير^(٢٥).

وقد اعتبرت عملية الفاشر نقطة تحول هامة في تاريخ الصراع؛ إذ تعرض الجيش السوداني إلى الإذلال أو الهزيمة العسكرية، وثار الشكوك حول مدى ولاء عدد كبير من أفراد وضباط الجيش السوداني ممن هم من إقليم دارفور.

Julie Flint and Alex de Waal, *Darfur: A Short History of a Long War* (London; New York: Zed Books, 2006), pp. 76-77. (٢٣)

«Darfur Conflict», < http://en.wikipedia.org/wiki/Darfur_conflict > . (٢٤)

Flint and De Waal, *Ibid.*, pp. 99-100. (٢٥)

وقد تمكن متمرديو دارفور خلال سنة ٢٠٠٣ من السيطرة على جزء كبير من أراضي الإقليم، وكسبوا ما يعادل ٣٤ هجوماً من ٢٨ هجوماً على القوات الحكومية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية لقمع حركة التمرد، حيث تم تبني استراتيجية جديدة تقوم على ثلاثة أسس:

(١) الاعتماد على الاستخبارات العسكرية لجمع المعلومات والتقارير عن قادة وتحركات ومصادر تمويل حركة التمرد ومحاولة تصفيتها.

(٢) الاستخدام المكثف لسلاح الجو، حيث تقوم الطائرات بقصف مراكز التمرد وتدمير المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية (سياسة الأرض المحروقة).

(٣) استخدام عرب الجنجويد بتسليحهم وتشجيعهم على مهاجمة قرى وأماكن تجمع قبائل الفر، والاعتداء على ممتلكاتهم^(٢٦).

ووفق الاستراتيجية الجديدة، تمكن عرب الجنجويد من فرض هيمنتهم على معظم أنحاء الإقليم، وكان ثمن النصر مكلفاً جداً؛ إذ بحلول ربيع سنة ٢٠٠٤ كان ما يزيد عن مليون مواطن قد تشردوا وعشرات الآلاف قد سقطوا قتل. وقد لاحظ مندوب للأمم المتحدة قام بزيارة الإقليم أن قرى الفر كانت في بعض مناطق الإقليم خالية تماماً من آثار الحياة الإنسانية، بينما كانت القرى العربية تعج بالنشاط والحياة، وفي بعض الحالات لم تكن المسافة التي تفصل قرية عربية عن قرية أفريقية تزيد عن ٥٠٠ متر، الأمر الذي يؤكد أن الحكومة كانت تميز بين سكان هذه القرى، ويفند ادعاءات الحكومة السودانية بأن النزاع في الإقليم ذو طابع قبلي يدفعه التنافس على المياه والأراضي والمراعي؛ إذ يؤكد أفراد قبائل الفر وأعضاء حركة العدل والمساواة أن الحكومة تدعم الجنجويد وتصر على انتهاج سياسة عنصرية تهدف إلى تغيير الطابع الديمغرافي في الإقليم بتمكين العرب وتهيش الآخرين^(٢٧).

وفي سنة ٢٠٠٤ رعت تشاد اتفاقية لوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية والمتمردين، وشكل الاتحاد الأفريقي لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار بين الجانبين. وكانت الهدنة تهدف إلى إعطاء منظمات الإغاثة الدولية فرصة من أجل تقديم المساعدات إلى ضحايا الأزمة. وعندما بدأت الحكومة السودانية بإجراء مفاوضات سلام في كينيا مع حركة تحرير جنوب السودان لإنهاء الحرب الأهلية، شعر أهالي دارفور أن حكومة السودان مستعدة للتفاوض واقتسام النفوذ والثروة مع أهل الجنوب بينما تدير ظهرها لمطالب أهالي دارفور، الأمر الذي أدى إلى تجدد النزاع، لاسيما بعد إعلان عبد الواحد نور، قائد حركة تحرير دارفور، أن حركته سوف

< <http://en.wikipedia.org> > .

(٢٦)

United Nations Resident Coordinator [UNRC], «United Nations Inter-Agency Fact Finding (٢٧) and Rapid Assessment Mission: Kailek Town, South Darfur,» (25 April 2004), < <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/OCHA-64DKD6?OpenDocument> > .

تستأنف القتال وتوسع ساحة الصراع لتشمل الخرطوم وشرق السودان. وهكذا تجدد النزاع طوال الفترة اللاحقة.

وفي منتصف سنة ٢٠٠٥ وقع أحد فصائل التمرد في دارفور اتفاقية سلام مع الحكومة السودانية تتضمن نزع سلاح الجنجويد والمتمردين وتجنيدهم في الجيش السوداني، إلا أن معظم حركات التمرد في دارفور، وعلى رأسها حركة العدل والمساواة، رفضت اتفاقية السلام المذكورة، الأمر الذي أدى إلى تجدد النزاع مرة أخرى.

وفي سنة ٢٠٠٦ أدى تجدد النزاع إلى التهديد بوقف أكبر عملية إغاثة إنسانية، حيث هددت المنظمات الإنسانية الدولية بالانسحاب من الإقليم بعد تعرض عاملون فيها لهجمات، ودعا الأمين العام [السابق] للأمم المتحدة كوفي أنان إلى ضرورة وضع حد للمأساة الإنسانية في دارفور، واقترح إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة قوامها ١٧ ألف جندي لحفظ السلام في الإقليم المضطرب بدلاً من قوات الاتحاد الأفريقي المكونة من ٧ آلاف جندي والمفتقرة إلى المعدات اللازمة لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، إلا أن الحكومة السودانية رفضت اقتراح الأمين العام، واعتبرت ذلك نوعاً من التدخل الأجنبي في شؤون السودان الداخلية^(٢٨).

ثم اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ١٧٠٦ الذي نص على إرسال بعثة دولية إلى دارفور لتقصي الحقائق وإعداد تقرير عن الأوضاع في دارفور، إلا أن الحكومة السودانية رفضت استقبال بعثة مجلس الأمن وشككت بحيادية أو موضوعية اللجنة، ولاسيما أن تقارير سابقة لممثلين للأمم المتحدة أكدت أن الحكومة السودانية لم تف بالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان في دارفور.

وفي سنة ٢٠٠٧ استمرت الضغوط الدولية على الحكومة السودانية، وشدد الأمين العام الجديد للأمم المتحدة على أهمية الحلول الدبلوماسية، إلا أنه رفض رؤية الحكومة السودانية الرامية إلى إعادة النظر في الاتفاقية السابقة التي تقضي بإرسال قوات أفريقية دولية مشتركة إلى الإقليم المضطرب.

وهكذا نجد أن الحل العسكري هو الأسلوب الذي ركزت عليه الحكومة السودانية في التعامل مع الأزمة، والذي يثبت حتى الآن عدم نجاحه في إيجاد حل لأزمة دارفور، التي ازدادت تعقيداً بدخول أطراف خارجية في النزاع، ولاسيما المحكمة الجنائية الدولية التي طلب منها مجلس الأمن التحقيق في أحداث دارفور نتيجة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فيما رفضت الحكومة السودانية تلك المحكمة.

وفي غضون ذلك يظل مئات الآلاف من نازحي دارفور ينتظرون حلاً مجهولاً لا يعرف

(٢٨) «السودان: قرار الأمم المتحدة الخاص بقوات حفظ السلام في دارفور» الجزيرة نت، ٣١ آب/

اتجاهات تحقيقه أحد، في غمرة اتهامات متبادلة بين مختلف أطراف النزاع محلياً وعربياً ودولياً. وهكذا فإن اختلاف الفرقاء في كل شيء يسقط كل نية حسنة في ميادين النزاع، مما يؤدي إلى المزيد من العنف والدمار والمعاناة الإنسانية.

هـ- آثار الأزمة

شأن كل الحروب والنزاعات الأهلية، فإن الخاسر الأكبر في حرب دارفور هو المواطن السوداني الذي يدفع ثمن هذه الحرب على أكثر من صعيد. فعلى الصعيد السياسي، أدت الحرب إلى التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون السودانية، سواء كان ذلك من قبل دول الجوار، وعلى رأسها تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، أو من قبل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وآثار هذا التدخل على سيادة السودان واستقلاله. ولعل الخطورة في الموضوع تكمن في تشكيل المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في دارفور والتي توجه عناصر الاتهام فيها إلى مسؤولين سودانيين كبار.

وفي الجانب السياسي أيضاً حرمت الحرب الشعب السوداني بشكل عام نعمة الأمن والاستقرار التي طال انتظارها وكانت قد أوشكت على التحقيق بعد إنهاء الحرب الأهلية في الجنوب. كما إن أحداث دارفور أوقفت مسيرة الانفتاح السياسي التي شهدتها السودان بعد توقيع اتفاقية السلام مع الجنوب والتي كان يمكن أن تهئ الأجواء لعملية التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، ولاسيما أن رياح التغيير والتحولات الديمقراطية قد هبت على جميع أقطار أفريقيا؛ فأحداث دارفور أدت إلى استمرار نظام حكم البشير، وزيادة نفوذ الجيش، وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن يشهد السودان في السنوات اللاحقة أي نوع من الانفراج السياسي أو التحول نحو الديمقراطية كأسلوب في الحكم أو منهج في التفكير والحياة.

أما على الصعيد الإنساني، فإن آثار الحرب تبدو أكثر مأساوية، ذلك بأنه وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، تجاوز عدد القتلى نتيجة الصراع ٤٠٠ ألف شخص، فيما زاد عدد المشردين عن مليوني إنسان، وتتضاعف معاناة النساء والأطفال بين المشردين الذين يعيشون في ظروف مأساوية. ولعل معاناة النساء تبدو أكثر وضوحاً لدى اللواتي يتعرضن للاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية، حيث يُستخدم الاغتصاب سلاحاً في النزاع الدائر بين الفرقاء في الإقليم. فالتقارير تشير إلى تعرض مئات النساء للاغتصاب، وتزداد معاناة مثل هذه الضحايا في المجتمع الذي ينبذهن. وهكذا فإن النظرة الاجتماعية السلبية إلى النساء المغتصابات تدفع عدداً كبيراً منهن إلى الامتناع عن الاعتراف بوقوعهن ضحايا للاغتصاب^(٢٩).

وأخيراً، على الصعيد الاقتصادي، ما من شك في أن النزاع قد ألحق أضراراً اقتصادية

بالغة بجميع الأطراف، ولا سيما المواطنين في دارفور والذين تعرضت ممتلكاتهم للمصادرة والنهب واضطروا إلى هجرة أماكن إقامتهم والإقامة في مخيمات للاجئين تقيمها المنظمات الدولية.

و - آفاق الحل: المصالحة الوطنية

لا شك أن هناك علاقة بين طبيعة النزاع وفرص وآفاق الحل والمصالحة الوطنية، فالمعلوم أن الحروب والنزاعات الأهلية تكون في العادة نتيجة اختلافات في المصالح أو الأهداف أو القيم أو الأيدلوجيات أو الدين والمعتقدات أو التركيبة العرقية أو الاجتماعية. وكلما تعددت أسباب ودوافع النزاع ازدادت صعوبة الحل والمصالحة^(٣٠).

وفي هذا المجال يمكن القول إن الأزمة الحالية في إقليم دارفور في السودان هي صراع مصالح (Conflict of Interest) في الدرجة الأولى؛ صراع على الثروة والسلطة أو على الموارد والمكاسب السياسية، فالنخبة السياسية الحاكمة

**لا شك أن الديمقراطية
التوافقية هي البديل الأمثل
لإنهاء أزمة دارفور.**

في الخرطوم استأثرت بالنفوذ واستثمرت موارد الدولة لخدمتها منذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر، الأمر الذي دفع أهل الجنوب في الماضي وأهل دارفور في الوقت الحاضر إلى محاولة التمرد والانفصال لتغيير هذه المعادلة

السياسية غير المنصفة وغير المنطقية في الوقت نفسه. أما الحكومة السودانية، فقد كانت دوماً تحاول فرض الأمر الواقع واستخدام القوة العسكرية كوسيلة لحسم النزاع. ولقد ثبت بالتجربة العملية فشل هذا الأسلوب، كما حدث في الجنوب، حيث استمرت الحرب الأهلية، بعد تجدها في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ما يقارب ٢٥ عاماً، ومن المستبعد أن ينجح الخيار العسكري في دارفور. ولا شك أن الديمقراطية التوافقية، حيث يكسب جميع أطراف اللعبة السياسية، هي البديل الأمثل لإنهاء أزمة دارفور.

إن الأساليب والوسائل التي استخدمتها النخبة السياسية الحاكمة في السودان، سواء في مشكله الجنوب أو في أزمة دارفور لم تؤد في يوم من الأيام إلى حل جذري للنزاع الدائر. ولئن كانت تؤدي أحياناً إلى تجميد النزاع مؤقتاً، فإنها لم تفلح في الوصول إلى الحل النهائي. وهكذا فإن الإخوة في السودان، وعلى رأسهم القيادة السياسية، بحاجة إلى رؤية جديدة وأفق أوسع يعترف بالآخر المختلف، ويحرص على احترام رأيه ويحترم حقوقه ومصالحه، ويسعى للتوافق لا للإقصاء؛ إذ هذا هو الطريق نحو الحل والمصالحة الوطنية.

Dennis J. D. Sandole and Hugo van der Merwe, eds., *Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application*, forword by Herbert C. Kelman (Manchester, UK; New York: Manchester University Press, 1993), p. 26.

خاتمة

في النهاية سنحاول الإجابة عن التساؤل الذي طرح عدة مرات في ثنايا هذه الدراسة وهو لماذا فشلت النخبة السياسية الحاكمة في السودان بشقيها العسكري والمدني في التكيف مع طبيعة المجتمع السوداني المتعدد ومحاولة بناء نظام سياسي يتمتع بالشرعية؟ لعل أزمة دارفور تكشف عن سر هذا الفشل، وهو غياب الرؤية السياسية الحكيمة التي تحاول تجاوز الحدود أو الحواجز الطائفية، وبالتالي خلق هوية وطنية سودانية موحدة باستخدام الديمقراطية التوافقية والإيمان بقيم المواطنة.

لقد كان استئثار فئة معينة بالنفوذ والسلطة وتجاهل الجماعات الأخرى هما التربة الخصبة لنمو الأفكار والحركات الانفصالية في السودان، سواء في الجنوب أو في دارفور. ويبدو جلياً أن الجهة السياسية الحاكمة في السودان لم تتعلم في تعاملها مع مشكلة دارفور أي دروس أو عبر من الحرب الأهلية في الجنوب، ذلك بأن الحرب الأهلية لا تحسم بالوسائل العسكرية فقط، ولا بد من الحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات ومحاولة التعرف على وجهة نظر الطرف الآخر والاستماع إلى مطالبه وتطلعاته. لا شك في أن مثل هذه الرؤية تحتاج إلى قيادة سياسية تتمتع بالحكمة والصبر.

إن عناصر الفرقة والاختلاف قد توجد في كل مجتمع، والتعددية ليست كلها عيوباً، ولكن في ظل قيادة سياسية حكيمة تجيد فن التعامل مع الواقع بروية وتعمل على إدماج جميع المواطنين في إطار الدولة الواحدة يكون لمفاهيم المواطنة العدالة والمساواة الدور الأكبر في إذابة الفوارق وتجميع المواطنين، وهذا هو جوهر الديمقراطية التوافقية بما يمكن من تجاوز مشكلة التعددية.

وختاماً نؤكد القول إن الحلول العملية لمشكلة السودان تكمن في المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من أجل إعادة بناء المجتمع والدولة في السودان، أو خلق السودان جديد يوفق بين العروبة والأفرقة، وبخلاف ذلك، فإن السودان سوف يعاني الحروب والدمار وعدم الاستقرار عقوداً قادمة، فهل يعي أهل الحل والعقد في السودان حقيقة الأمر، ويقدمون على مساءلة واقعهم المأساوي ويسعون لتغييره نحو الأفضل؟ نأمل ذلك □